الموقف الصرفي لأصحاب حواشي كتاب سيبويه من أقواله، دراسة وتقويم، التصغير انموذجًا

مثنى إسماعيل أحمد عودة الدليمي
أ.م.د.خـلـيـل إبـراهيـم عـلاوي

خلاصة البحث

يهدف البحث إلى دراسة التصغير في حواشي كتاب سيبويه، ونتطرقُ فيه لآراء سيبويه الصرفية في هذا الباب وموقف العلماء منها، ونقفُ على شطرين منها،(الردود) و(التعليلات)، وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومطلبين، ويعقبهما خاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

كلمات مفتاحية : الموقف الصرفي ، كتاب الحواشي ، التصغير، الردود الصرفية، التعليلات الصرفية

Morphological Position For The Owners Of Footnotes To Sibawayh's Book, From His Sayings, Study And Correct Diminutiveness As A Model

Muthanaa Ismail Ahmed Oudah Aldulaimi
Dr. Khalil Ibrahim Allawi

Research Summary

The research aims to study miniaturization in the footnotes of Sibawayh's book In it, we address Sibawayh's morphological views in this section and the scholars' position on them We stand on two parts of it, (Replies) and (Explanations) The research included an introduction, a preface, and two requirements, followed by a conclusion, and established sources and references.

key words:morphological position, Footnote book Zoom out, morphological responses, Morphological explanations

المـقـدمـــة والـتـمـهـيـد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وإمام المتقين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن اتبعه إلى يوم الدين، وبعدُ :

فقد قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم **{وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ}**[1]، فيُشرفني أن أقدم بحثًا علميًا شاملًا، أطرح فيه لكم الأفكار والنتائج التي قد توصلت لها، مع عرض وجهة النظر الشخصية في نتائج موضوع البحث، وهو **(الموقف الصرفي لأصحاب حواشي كتاب سيبويه من أقواله ، دراسة وتقويم، اتصغير انموذجًا)**، فموضوعي من أكثر الأشياء التي تشغل الكثير من الدارسين والمفكرين، ويقدم الناس التساؤلات عنها بكثرة، بهدف الوصول إلى الصواب، فيما حصل من الخلاف في الموقف الصرفي لأصحاب الحواشي على كتاب سيبويه من أقواله، فقد كان قول العلماء من أصحاب الحواشي على كلام سيبويه يدور في الغالب حول أمرين اثنين، أولًا التخطئة وأسميتها **(الردود)**، وثانيًا **(التعليلات الصرفية)** وقد أخترتُ في هذا البحث موضع النسب خاصة وقسمتُ ذلك على مطلبين **المطلب الاول : (الردود الصرفية لأصحاب حواشي كتاب سيبويه على أقوله، التصغير انموذجًا)، المطلب الثاني : (التعليلات الصرفية لأصحاب حواشي كتاب سيبويه على أقوله، التصغير انموذجًا).**

لا بدَّ لنا في بداية الأمر من بيان معنى المصغر هُوَ المصوغ لتحقير أَو تقليل أَو تقريب أَو تعطف أَو تَعْظِيم بِضَم أَوله وَفتح ثَانِيه وَزِيَادَة يَاء سَاكِنة بعده قيل أَو ألف فَوَائِد التصغير خمس أَحدهمَا تحقير شَأْن الشَّيْء وَقدره نَحْو رجيل وزبيد تُرِيدُ تحقير قدره والوضع مِنْهُ الثَّانِي التقليل إِمَّا لذاته نَحْو كُلَيْب أَو لكميته نَحْو

[1] سورة التوبة ، آية (105).

دريهمات الثَّالِث التَّقْرِيب إِمَّا لمنزلته نَحْو صديقَة أَو لزمانه ومسافته نَحْو قبيل وبعيد وفويق وتحيت ودوين.

الرَّابِع التعطف نَحْو يَا أخي يَا حَبِيبِي الْخَامِس التَّعْظِيم أثْبته الْكُوفِيُّونَ وَاسْتَدَلُّوا بقوله:

(وكُلُّ أُ نَاس سَوف تَدْخُل ... دُوَيْهية تَصْفَرُّ مِنْهَا الأنامِلُ)

والبصريون تأولوا ذَلِك وَيكون تَصْغِير الِاسْم بِضَم أَوله وَفتح ثَانِيه وَزِيَادَة يَاء سَاكِنة بعده أَعنِي بعد الثَّانِي واعتل السيرافي لضم أول المصغر بِأَنَّهُم لما فتحُوا من التكسير لم يبْق إِلَّا الْكسر وَالضَّم فَكَانَ الضَّم أولى بِسَبَب الْيَاء وَالْكَسْر بعْدهَا فِي الْأَكْثَر وَهِي أَشْيَاء متجانسة وتجانس الْأَشْيَاء مِمَّا يستثقل[2].

يهدف البحث إلى دراسة التصغير في حواشي كتاب سيبويه، ونتطرقُ فيه لآراء سيبويه الصرفية في هذا الباب وموقف العلماء منها، ونقفُ على شطرين منها،**(الردود) و(التعليلات)**، وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد ومطلبين، ويعقبهما خاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

المـــطـــلـــب الأول

(الردود الصرفية لأصحاب حواشي كتاب سيبويه على أقوله، التصغير انموذجًا)

التحقير من بنات الثلاثة نحو عثول قلت عثيّل عثيّيل:

قال سيبويه : "وإذا حقرت (عِثْوَلٌ) قلتَ (عُثَيِّلٌ) و(عُثَيِّيلٌ)؛ لأنَّك لو جمعتَ قلت: عثاول وعثاويل، وإنَّما صارت الواو تثبت في الجمع والتحقير؛ لأنَّهم إنما جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة"[3]، والموقف الصرفي هنا جاء في الردود كما في نُسخة ابنِ السراجِ الأولى : "يَجوزُ (عُثَيْلٌ)؛ لاَنَّ اللامَ زائدةٌ والواوُ زائدةٌ، فحذفُ هذا يجوزُ- والقولُ فيه منقول عن أبي عثمان المازني لا الأخفش! وكذا قال السيرافي[4]- وجاء في هذه الحاشية أيضًا : وحذْفُ الواوِ أَجودُ؛ لأَنَّ اللامَ المضاعفةٌ في الأصلِ، والجمعُ (عِثَالٌ)، وهو قولُ الأخفشِ[5]، وجاء في نسخةِ أبي طلحةَ أنَّ المبردَ يختارُ تحقيرَ (عِثْوَلٍ): (عُثَيْلٌ)، فإن عَوَّضَ قال (عُثَيْلِيْلٌ) وحُجَتُهُ في ذلك أَنَّهُ قال: لِأَن فِيهِ زائدتين الْوَاو وَإِحْدَى اللامين، وَالْوَاو أَحَق بالطرح لِأَنَّهَا من الْحُرُوف الَّتِي تزاد وَاللَّام مضاعفة من الْأُصُول وهما جَمِيعًا للإلحاق، وَكَانَ سِيبَوَيْهِ يخْتَار عثيل وعثيول فِيمَن قَالَ أسيود وَيَقُول هِيَ مُلْحقَة، وَقد يجوز مَا قَالَه سيبويه، وَلَكِن الْمُخْتَار مَا ذكرنَا لِلْعِلَّةِ الَّتِي شرحنا وَمن عوض قَول سِيبَوَيْهِ قَالَ عثيل وعثيويل وعَلى قَوْلنَا عثيليل[6]، أَمَّا ابن السراج فقد ذهب إلى ما ذهب إليهِ سيبويه : عِثْوَلٌ تحقيرها (عُثَيِّلٌ)؛"لأَنَّهم يقولون: عَثَاولُ وعَثَاويلُ والواو ملحقةٌ بمنزلةِ شينِ قِرْشِبٍّ، واللامُ الزائدةُ بمنزلةِ الباءِ في قِرْشِبٍّ فحذفتها كما حذفت الباءَ في: قَرَاشب وأثبتوا ما هو بمنزلةِ الشين"[7]، وأمَّا أبو سعيد السيرافي فقد خطَّأَ المازني والمبرد في قوليهما، ورجَّحَ قول سيبويه: فإذا حقرت (عِثْوَلٌ) قلتَ (عُثَيِّلٌ) و(عُثَيِّيلٌ)؛ على مذهب سيبويه، وكان حذف إحدى اللامين أولى من حذف الواو فيبقى (عثول) فيقال: (عثيّل) وأصله عثيول، وسببُ ذلك؛ لأنهم جاءوا بهذه الواو لتلحق بنات الثلاثة بالأربعة فصارت عندهم كـ (شين) (قرشب) وصارت اللام بمنزلة الزائدة في (قرشب) فحذفتها كما حذفت الياء حين قالوا: (قراشب) فحذفوا ما هو بمنزلة الياء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين وهذا قول العرب وقول الخليل، وأما قولُ أبي العباس المبرد وحكاه عن المازني أيضًا أنَّه يقولُ: (عُثَيِّلٌ) بحذف الواو؛ لأنها زائدة

---

[2] ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 3/ 377 - 378.
[3] الكتاب لسيبويه :3/ 430، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1169.
[4] ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد: 219، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : 178/4، حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1169.
[5] ينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1169- 1170.
[6] ينظر : المقتضب: 248/2، وحواشي كتاب سيبويه : 3/ 1170.
[7] الأصول في النحو:44/2.

كما أن اللام زائدة، ومن أكبر حجة لسيبويه حكايته أن ذلك قول العرب ولا يجوز خلافها[8]، وأمَّا أبو حيان فقد رجّحَ ما قالهُ سيبويه، وردَّ قولي المازني والمبرد، إذ قال : "وتقول في (عثول) على مذهب سيبويه: (عُثَيِّلٌ) و(عُثَيِّيلٌ)، والمازني، والمبرد يقولان: (عُثَيْلٌ)، وهو مخالف لقول العرب، وروى عن المبرد إجازة ما قاله سيبويه، لكنه اختار حذف الواو، وفي حواشي مبرمان: حذف الواو أجود وهذا قول أبي إسحاق (عُثَيْلٌ) مثل تصغير (أُصَيْمٌ)"[9].

وخلاصة القول أنَّ سيبويه: يجعل تحقير (عِثْوَلٌ)على بحذف اللام الساكنة وتقلب الواو ياء، وتدغمها في ياء التصغير، وإن شئت قلت: (عُثَيِّيلٌ)، وهذا هو قول الخليل أيضًا، وهو المسموع من كلام العرب، وأمَّا المازني والمبرد: يجوزان (عُثَيِّلٌ) كما قال سيبويه، ويجوزان أيضًا (عثيل)، واختاراه، فيبقى اللامانِ، ويُحذفُ الواوُ؛ لأنَّها من الزوائد للإلحاق، وتفضلها اللام بأنها تكرير أصل؛ وجواز الوجهين في الواو المتحركة، إنما هو بالنسبة إلى التي للإلحاق، فيما إذا كانت في كلمة رباعية[10].

ما تحذف منه الزوائد من بنات الثلاثة من ما اوائله الالفات الموصولات إذا صغرت الافتقار حذفت الالف تقول فتيقر

قال سيبويه : "وإذا صغرت الافتقار حذفت الألف لتحرُّك مايليها ...تقولُ: (فُتَيْقِيْرٌ)، وإذا حقَّرت انطلاقٌ قلت: (نُطَيْلِيقٌ)"[11]، فيما تقدَّمَ من الكلام نجدُ أن أبا عثمان المازني يقول بغير قول سيبويه، إذ قال: " أنا أَرى أَنْ أَحْذِفَ التاءَ من (افْتِقَارٍ) كما حَذَفْتُ السينَ ـ يعني السين التي في (استفعال) عند تصغيره ـ ؛ لأَنَّهُ ليس في الكلامِ (فِتْعَالٌ)، فأقولُ (فُقَيْرٌ)، و(فُقَيْيِرٌ) إنْ عوَّضْتُ ، قالَ: وأقولُ في انطلاقٍ (طُلَيْقٌ) و(طُلَيْيِقٌ)؛ لأَنَّه ليسَ في كلامِهم نِفْعَالٌ"[12]، فقد ردَّ عليه ذلك ابن السراج: "والذي أَذهبُ إليهِ قول سيبويهِ لأَنهُ إنّما يحذفُ الزائدُ ضرورةً فإذا قدرَ على إثباتِه كان أَولى لئلا يلبسَ بغيرهِ مما لا زائدَ فيهِ فأَمَّا استفعالٌ فَلم يجزْ أَن تثبتَ السينَ والتاءَ فيهِ لأَنهُ ستةُ أحرفٍ كانَ حذفُ السينِ أَولى لأَنَّها ساكنةٌ ولأَنَّها إذا حذفتْ بقي مِنَ الاسم مِثالٌ تكونُ عليهِ الأسماءُ فكانَتْ أَولى بالحذفِ وليسَ يلزمنا متى حذَفنا زائدًا أَن نبقَي الباقي عَلى مِثالٍ مَعروفٍ من الأسماءِ ولَو وجبَ هَذا لمَا جازَ أن تقولَ: في افتقار فَتيقيرٌ لأَنَّهُ ليسَ في الكلام "فَتعالٌ"[13]، وكذا ردَّ عليه ابو علي الفارسي أيضًا : "هذا الذي قال أبو عثمانَ لا يخرجُ المصَغَّر عن أن يكونَ في كلامِ العربِ؛ لأنَّ ما يكونُ من كلامهم قد حصل فيه، وهو أن يكونَ على وزن (فُعِيلٍ) أو (فُعَيْعِلٍ)، فقولُكَ (فُتَيْقِيْرٌ) و (نُطَيْلِيْقٌ) على وزن (فُعَيْعِيلٍ)، يَدُلُّ على أَنَّهُ لا عبرةَ بما قالَ أبو عثمان في صِحَّةِ التصغيرِ أَنَّهُ وغيرَهُ"[14] تصغير (هارٍ)[15]: (هُوَيْرٌ)...، و(سِنِيْنِهِ): (سُنَيِّنُهُ)[16]، وليس في الكلامِ (فُوَيْلٌ)... ولا (فُعَيِّنٌ)، وقد جاز هذا؛ لأَنَّهُ على وزنِ أمثلةِ التصغير، فكذلك يكونُ الأَولُ"[17]، وقد ردَّ عليه الشاطبي أيضًا وذلك ممَّا ذكره الفارسي عن أبي العباس ثعلب عن المبرد أنَّه قال: "سألت أبا عثمان عن

---

[8] ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 178/4.
[9] ارتشاف الضرب من لسان العرب: 356/1- 357.
[10] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد : 3/ 495- 496
[11] الكتاب لسيبويه :3/ 434، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1178.
[12] جاءت هذه الحاشية في نسخة (شهيد علي 2498): 157ب ، حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1178، وينظر: الأصول في النحو: 3/ 46.
[13] الأصول في النحو: 3/ 46.
[14] قال الشيخ سليمان العيوني : كذا في النسخ ، "أنَّ ابا عثمان وغيره مجمعون على تصغير (هارٍ)"، والذي نُقِلَ عن المازني في نحو ذلك وجوب ردِّ المحذوف فيقال: (هُوَيْئِر) و (يُوَيْعِد)، حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1179، وينظر: الأصول في النحو: 3/ 57.
[15] (هار) مخفف (هائر).
[16] والمراد : إذ جعلتَ (سِنِينَهُ)علمًا على لغة من يلزم جمع نحو (ابن) و (سَنة) الياءَ ويجعل الإعراب على النون، كقول الشاعر وهو الصمة القشيري : ذَرَانِي مِن نَجْدٍ فَإِنّ سِنِينَه ... لَعِبْنَ بِنا شِيبًا وشَيَّبْنَنا مُرْدا، حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1179، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 4/4، والمدخل إلى تقويم اللسان: 151، و العُدّة في إعراب العُمدَة: 461/2،
[17] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1179.

تصغير انطلاق فقال: طُلَيِّقٌ، لأنه ليس في الكلام نِفْعَالٌ، وكذلك في افتقار: فُقَيِّرٌ؛ لأنه ليس في الكلام فِتْعَال ، فحكيت ذلك للرياشي فعجبَ من ذلك، وجاء بأعظم من خطأ المازني فقال: قولُكَ: اقتِتَالٌ إذا أدغمتَ قلتَ: قِتَّالٌ فِتْعَالٌ، وقول المازني غلطٌ كبير، وقول الرياشي كذلك، ألا ترى أنك إذا قلت نُطَيليقٌ فلسنا نريد نِفْعَال، وإنما أردنا (انفعال) فحذفنا منه لما تحرك الساكن ونحن نقدر ما حذفنا، ألا ترى أنك إذا صغَّرتَ سفرجلا قلت: سُفَيرِجُ، لم أقل: إني صغرت (سَفْرَج)، فكذلك فُنَيْقِير، ليس تصغير فِنْعَال، وإنما هو تصغير الاسم الذي حَذَفْتَ"[18].

وخلاصة القول مِمَّا تقدَّم أَنَّكَ إذا صغرت (الافتقار) فإنك تحذفت ألف الوصل ولم تحتج إلى حذف غيرها؛ لأنه يبقى خمسة أحرف والرابع منها ألف فقلت: : (فُنَيْقِيْرٌ)، وكذلك ما جري مجراه من (الافتعال) و (الانفعال) كقولك في (الانطلاق): (نُطَيْلِيقٌ)[19].

تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف احداهما تحذف ايهما شئت

قال سيبويه : "أمَّا (العِرَضْنَى) فليس فيها إلاَّ (عُرَيْضِنٌ)"[20]، ومرادُ سيبويه من هذا أنَّ تحقير (العِرَضْنَى) فيه وجهٌ واحدٌ وهو (عُرَيْضِنٌ) ومعناه الاعتراض في المشي من النشاط[21]، أما بخصوص دراستنا فقد جاء في إحدى الحواشي أَنَّ أبا عثمان المازني قال: " سَمعتُ من يقول (العِرَضْنَةُ)[22]، ففي هذا القول يجوزُ (عُرَيْضِنَةٌ)، قال: وأخبرني به أبو زيد"[23]، أشار الشيخ سليمان العيوني : أنَّ المازني له قولٌ جاء في حاشية أُخرى يخالفُ القولَ الأول، وكأنَّها تصحيحٌ لها، وقد جاء فيها، قال أبو عثمان: " سَمعتُ من يقول (العِرَضْنَاةُ)[24]، ففي هذا القول يجوزُ (عُرَيْضِيَةٌ)، قال وأخبرني به أبو زيد[25]، ثم قال ابو علي الفارسي : " ينبغي أن يكونَ (العِرَضْنَاة)، قال الشيخ سليمان العيوني : كأنَّ الفارسي يعني أَن (العِرَضْنَة) قد أثبتها سيبويه[26]، فكان الذي ينبغي ذكر ما لم يذكر وهو (العِرَضْنَاةُ)"[27]، فالذي ذكره سيبويه هو ما اشْتُهر على لسان العرب وهو الفصيح ، قال الجوهري : "وَيُقَالُ فِي تَصْغِيرِ العِرَضْنى عُرَيْضِنٌ تَثْبُتُ النونُ لأَنها مُلْحَقَةٌ وَتُحْذَفُ الْيَاءُ لأَنها غَيْرُ مُلْحَقَةٍ"[28]، وجاء في شرح شافية ابن الحاجب: "فإذا صغرت الْعِرَضْنَى قلت عُرَيْضِنٌ"[29]، فإن قيل لمَ حُذفتِ الألفُ ولمْ تُحذفْ النونُ فِي تَصْغِيرِ العِرَضْنى عُرَيْضِنٌ؟ قيل: ؛لأَنَّ النونَ ملحقة فتثبت أمَّا الألف فتُحذف؛ لأنها ليست للإلحاق، قال ابنُ السراج : "لأَنَّ النونَ ملحقةٌ والألفُ للتأنيثِ فثباتُ الملحقِ أَولى"[30]، وقال ابنُ يعيش : "تقول في التصغير: "عُرَيْضِنٌ"، فتثبت النون وتحذف الألف؛ لأنها ليست للإلحاق"[31].

---

[18] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): 246/7.
[19] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 179/4.
[20] الكتاب لسيبويه :3/ 439، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1188.
[21] المقصور والممدود: 206، و تهذيب اللغة : 210/3، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها:120/2، وتاج العروس من جواهر القاموس: 18/ 428.
[22] ينظر : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : 1085/3.
[23] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1188.
[24] ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس: 428/18.
[25] هذه الحاشية منقولة من طرة نسخة (م5) 160 ب، وابن دادي : 281أ، ينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1188.
[26] ينظر : الكتاب لسيبويه :3/ 441.
[27] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1188.
[28] الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : 1085/3، ولسان العرب : 182/7.
[29] شرح شافية ابن الحاجب: 1/ 245.
[30] الأصول في النحو: 47/3.
[31] شرح المفصل لابن يعيش" 182/4.

التحقير من زوائد بنات الأربعة، تحقير إبراهيم إسماعيل

قال سيبويه: "وإن حقَّرت (إِبْرَاهِيمَ) و(إِسْمَاعِيلَ) قلتَ: (بُرَيْهِيْمُ) و(سُمَيْعِيلُ)"[32]، وقال أبو عثمان المازني : الهمزةُ لا تُزادُ أوَّلًا في الأربعةِ ولا في الخمسةِ وأنا أقولُ (أُبَيْرِيهُ) في تصغير إبراهيم، و(أُسَيْمِيعٌ) في تصغير(إسماعيل)؛ لأن الألف رابعةٌ[33]، وقد علق على كلام سيبويه أبو علي الفارسي فقال : "هذا هو القياسُ، ولكنَّهُ لا يجوزُ استعمالُهُ؛ لأنَّهم قد رفضوهُ، يدُلُّ على ذلك قولُهم (بُرَيهٌ) و (سُمَيعٌ) في تحقير الترخيم، فدلَّ حذفهم الهمزةَ على أنَّه عندهم زائدةٌ"[34]، ونجدُ أنَّ ابنَ السراج خالف سيبويه بل غلَّطَهُ في ذلك ، إذ قال : وإبراهيم تُصَغَّرُعلى (بُرَيهيم)، وقَد غَلط في هذا سيبويه؛ لأنَّه حذَفَ الهمزة فجعَلها زائدةً ومِنْ أصول سيبويه أنَّ الزوائدَ لا تلحقُ ذواتِ الأربعةِ مِنْ أوائِلها إلا الأسماءَ الجاريةَ على أفعالِها ويلزمهُ أن يصغر إبراهيم: أُبيريةٌ[35].

وقد خالف سيبويه في هذا أبو جعفر النحاس فقال في تصغير (إِبْرَاهِيمَ) : أبيريهٌ؛ لأن ألف الوصل لا تلحق رباعيًا، أي: فلا يجوز حذفها، ويجوز بريهٌ على تصغير الترخيم، وقد قيلَ أيضًا في تصغير إِبْرَاهِيمَ "(أُبَيْرِهٌ)، وَذَلِكَ لأَن الأَلف مِنَ الأَصل لأَن بعدَها أَربعة أَحرف أُصول، وَالْهَمْزَةُ لَا تُلْحق بِبَنات الأَربعة زَائِدَةً فِي أَوَّلها، وَذَلِكَ يُوجِب حَذف آخِرِهِ كَمَا يُحذف مِنْ سَفَرْجَل فَيُقَالُ سُفَيْرج، وَكَذَلِكَ القولُ فِي إِسْمَاعِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، وَهَذَا قولُ الْمُبَرِّدِ، وبعضُهم يتوهَّم أَن الْهَمْزَةَ زَائِدَةٌ إِذا كَانَ الِاسْمُ أَعْجميّاً فَلَا يُعْلَم اشْتِقاقُه، فيصغِّره عَلَى بُرَيْهِيمٍ وسُمَيْعِيلٍ وسُرَيْفِيلٍ، وَهَذَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ وَهُوَ حَسَنٌ، والأَوَّل قِياسٌ، وَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ بُرَيْهٌ بطَرْح الْهَمْزَةِ وَالْمِيمِ"[36]، وقال السيوطي: والحذفُ في تصغير التَّرْخِيم أصل يشبه الزَّائِد ومثالُ ذلك مَا حَكَاهُ سِيبَوَيْهِ عَن الْخَلِيل فِي تَصْغِير إِبْرَاهِيم وَإِسْمَاعِيل تَصْغِير ترخيم (بُريه) وَ(سُميع) بِحَذْف الْمِيم وَاللَّام من آخرهما وهما أصل بِاتِّفَاق لَكِن لما كَانَا مِمَّا يزادان من كَلَامهم ذَهَبُوا بهما مَذْهَب الزِّيَادَة فحذفوهما، وكذلك تحذف الْهمزَة مِنْهُمَا وَهِي أصل عند الْمبرد، وزَائِدَة عند سِيبَوَيْهِ، وحجَّة الْمبرد أَن الْهمزَة لَا تكون زَائِدَة أَولا إِلَّا وَبعدهَا أَرْبَعَة أصُول، وَحجَّة سِيبَوَيْهِ أَن الْعَرَب حِين صغرت هذَيْن الاسمين تَصْغِير ترخيم حذفت الْهمزَة وَيَنْبَنِي على هَذَا الْخلاف تصغيرهما تَصْغِير غير التَّرْخِيم فَذهب سِيبَوَيْهِ إِلَى حذف الْهمزَة فَيصير مَا بَقِي على (فعيعيل) خماسيا رابعه حرف مد ولين فَلَا يحذف مِنْهُ شَيْء وَتقول بريهيم وسميعيل وَذهب الْمبرد إِلَى إِبْقَاء الْهمزَة لأصالتها عِنْده وَإِلَى حذف الْمِيم وَاللَّام كَمَا تحذف آخر الخماسي الْأُصُول فَيُقَال أبيريه وأسيميع كَمَا يُقَال فِي سفرجل سفيرج، وقد رجَّح أبو حيان قولَ سيبويه، إذ قَالَ : وَالصَّحِيح مَا ذهب إِلَيْهِ سِيبَوَيْهِ وَهَكَذَا صغر الْعَرَب فِيمَا رَوَاهُ أَبُو زيد وَغَيره[37].

وخلاصةُ القولِ أَنَّ أبا العباس المبرد يرد قولَ سيبويه، ويقول في تصغير(إِبْرَاهِيمَ) و(إِسْمَاعِيلَ): (أبيريه) و (أسيميع)، "واحتج في ذلك بأن الهمزة لا تكون زائدة أولا وبعدها أربعة أحرف أصول، وإذا لم تكن زائدة فهي أصلية والكلمة على خمسة أحرف أصول، فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير حذفنا من آخرها كما يفعل ذلك بـ (سفرجل) فيقال: (أبيريه) بحذف الميم و(أسيميع) بحذف اللام كما قيل (سفيريج) بحذف اللام، والذي قاله سيبويه هو الصواب، وقد كفينا الاحتجاج له بتصغير العرب لذلك بحذف الهمزة، روى أبو زيد وغيره عن العرب أنها تصغر إبراهيم (بريهيم)، وحكى سيبويه عن الخليل عنهم في باب التصغير الترخيم في (إبراهيم)، و (إسماعيل): (بريه) و (سميع)"[38].

---

[32] الكتاب لسيبويه :3/ 446، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1214.
[33] كذا في نسخة (شهيد علي) 163ب ، وليست في حواشي الشرقية، وليس في نسخة (شهيد علي) قوله : (أوَّلًا)، ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه297/3. حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1214.
[34] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1214.
[35] ينظر: الأصول في النحو: 51/3.
[36] لسان العرب: 48/12.
[37] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 3/ 292-293.
[38] شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 190/4.

التحقير ما كانت فيه تاء تأنيث نحو هنٍ هنيْة

قال سيبويه : "ومن العرب من يقول في هنتٍ هنيهةٌ، وفي هنٍ (هُنَيْهٌ)، يجعلها بدلاً من الياء كما جعلوا الهاء بدلاً من الياء في (ذه)"[39]، نلْحظُ هنا أنَّهُ حصل خلافٌ في ضبط كلمة (هُنَيْهٌ) وجاء في نسخة أبن السراج الثانية (هُنَيَّةٌ) علق عليها أبو علي الفارسي بقولهِ: ليس بشيءٍ عن قولهِ (هُنَيْهَةٌ)، وجاء في النسخة أيضًا تعليقًا على قول سيبويه: "يعني: أَنَّهُ يجعلَ الهاءَ بدلًا من الياءِ إذا قال (هُنَيَّةٌ)"، وفي العمود (هُنَيْهٌ)، وهو القياسُ والصحيحُ الذي في كتابِهِ، ويُطابِقُ هذا التفسيرَ[40]، وقال أبو علي الفارسي : كأَنَّك قلتَ (هُنَيٌّ)، ثمَّ أَبْدلْتَ، وليستْ بَدلًا من الواوِ، بلْ بدلٌ من الياءِ التي هي بدلٌ من الواوِ، وقد بيَّنَ معنى ذلك الشيخ سليمان العيوني أنَّ الهاءَ في (هُنَيْهٌ) بدل من الياء في (هُنَيّ)، والياءُ في (هُنَيّ) بدل من الواو في (هُنَيْوٍ)[41]، وَكَذَلِكَ تَقول فِي تَصْغِير هن هنى وَقد قَالَ قوم الْمَحْذُوف مِنْهُ هَاء فَقَالُوا فِي تصغيرهن هنيَّة وَفِي تَصْغِير هنة هنيهة وهنية إِلَّا أَن جملَة هَذَا الْبَاب أَنه لَا يكون الْمَحْذُوف من الثَّلَاثَة إِلَّا حرف لين يَاء أَو وَاو أَو حرفا خَفِيفا وَهُوَ الْهَاء أَو يكون مضاعفا فتحذف مِنْهُ استثقالا كَمَا حذف هَذَا لخفائه[42]، قال أبو القاسم الثمانيني : وقالوا: (هُنَيْهَةٌ) في تصغير (هَنْوَةٍ)، والأصل: (هُنَيْوَةٌ)، فلمّا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون قلبوا من الواو ياء وأدغموا الياء في الياء فقالوا: هُنَيَّةٌ ثم استثقلوا التّضعيف فقلبوا من الياء هاء فقالوا: (هُنَيْهَة) فهذه هاءٌ أبدلت من ياء أبدلت عن واو[43].

التحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه نحو رجل اسمه يضع يُضيع قال سيبويه : "ومثل ذلك رجل يسمى بـ (يَضَعُ) تقول: (يُضَيْعُ)"[44]، أمَّا المبردُ فإنَّهُ يقولُ خلافَ ذلك فقد جاء في نسخة ابن السراج الأولى والثانية : أنَّ تصغير (يَضَعُ) لو سمَّيتَ به رجلًا لقتَ (يُوَيْضِعُ) وهو أجودُ ، وكذلك يرى أبو عثمان المازني[45]في هذا كلِّهِ الردَّ[46]، والقاعدة هنا على مذهب سيبويه لو سمّيتَ رجلًا بـ (يَضَعُ)، ثمّ صغّرتَ، لقلتَ: (يُضَيْعٌ)، ولا يردّ المحذوف الذي هو الواو؛ لأنّ الباقي بعد الحذف يَفِي ببناء التصغير، فلم يحتج إلى ردّه، وكان أبو العبّاس المبرد، وهو قول أبي عثمان المازنيّ، يرى الردّ، ويقول: (يُوَيْضِع)[47]، ثمَّ قال السيوطي : "أن المازني كان يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف في التحقير، وإن غني المثال عنه، فيقول في تحقير (يَضَع) اسم رجل: (يُوَيْضِع)، وسيبويه إذا استوفى التحقير مثاله لا يرد، فيقول: (يُضَيْعٌ) وكان المازني يرى رأي سيبويه في صرف نحو جوار علما، ويونس لا يصرفه، فقد تحصل إذن للمازني مذهب مركب من مذهب الرجلين، وهو الصرف على مذهب سيبويه والرد على مذهب يونس"[48].

تحقير كل حرف كان فيه بدل، نحو ذوائب ذؤيئب

قال سيبويه : "ولو سمَّيت رجلاً ذوائب قلت: ذؤيئبٌ؛ لأنَّ الواو بدلٌ من الهمزة التي في ذؤابةٍ"[49]، نجد هما أن الموقف الصرفي في قول المبرد كما جاء في نسخة ابن السراج الأولى : " كان ينبغي أنْ يكونَ (ذَآئِبُ) على مثالِ (ذَعَاعِبُ)، هذا عندي على مذهب سيبويه والخليل، فأمَّا يونُسُ فلهُ مذهب

---

[39] الكتاب لسيبويه :3/ 455، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1225.
[40] ينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1225.
[41] وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1225.
[42] المقتضب : 2/ 270 ، وينظر : الأصول في النحو : 3/ 56.
[43] شرح التصريف للثمانيني :357.
[44] الكتاب لسيبويه :3/ 457، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1231.
[45] ينظر: الأصول في النحو : 57/1، وشرح المفصل لابن يعيش : 5/ 121.
[46] ينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1231.
[47] ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 4/ 198، وشرح المفصل لابن يعيش : 3/ 406، وإيضاح شواهد الإيضاح: 873/2، و ارتشاف الضرب من لسان العرب : 365/1.
[48] الاقتراح في أصول النحو وجدله : 166- 167.
[49] الكتاب لسيبويه :3/ 461، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1237.

آخرُ"[50]، والمراد من كلام سيبويه أنَّكَ لو سميت رجلا بـ (ذوائب) ثم صغرته لقلت: (ذؤيئب) بهمزتين الأولى قبل ياء التصغير والثانية بعدها؛ لأن الواو في ذوائب أصلها الهمز، وكان أصلها (ذآئب)؛ لأنها جمع (ذؤابة) فقلبوا في الجمع استثقالا لاجتماع الهمزتين وبينهما ألف وهي شبيهة الهمزة، وكان ذلك من شذوذ الجمع الذي لا يطرد، فإذا صغر رده إلى القياس، فجعل مكان الواو همزة[51]، وهذا الكلام متفقٌ عليه كما قال الرضي الإستراباذي : وقد اتفقوا على أنك إذا صغرت ذَوَائب اسم رجل قلت: (ذؤيئب) بهمزتين مكتنفتين للياء، وعلة ذلك أنَّ أصلَ ذَوَائِب ذآئِب بهمزتين، فهي جمع ذُؤَابة[52]، فكره اكتناف همزتين للألف التي هي لخفتها بلا فصل، فأبدلوا الأولى واوًا، وإنما لم يقلبوا الثانية لتعود الأولى إلى القلب في المفرد: أي في ذؤابة، وإنما أبدلت واواً لأنها أبدلت في مفرده ذلك، وليكون كأوادم وجوامع[53]، في حين ذهب أبو علي الفارسي : أنَّ القياس في تصغير (ذَوائِب) "أن الواو في قولك: (ذَوائب) بدل من الهمزة التي هي عين في (ذُؤابة) وكان القياس (ذاإب) مثل ذَعاعِب إلا أنه أبْدِلَ من الهمزة واوٌ لاجتماع ثلاثة أحرف متجانسة، وفي التصغير ليس تجتمع هذه المتجانسة، فلا يلزم البدل"[54]، ومن المعلوم أنَّه إذا كان أصل الحرف الثاني فيه همزة، فقلبت ياء أو غير ياء تخفيفاً نحو: (ذئب) و (بئر) إذا خففت فقلت: ذِيب وبِير، تقول: (ذُؤَيب وبُؤَيرة)، يعني بغير تخفيف؛ لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لسكونها بعد الكسرة، فلما زال ذلك بالتصغير رجعت إلى الأصل، ومثل ذلك لو سميت رجلاً (ذوائب) لقلتَ: ذُؤَيئِب بالهمز، فترد الهمزة إلى أصلها؛ لأن أصل الواو الهمز، لكن قلبت واواً في الجمع استثقالاً لاجتماع همزتين بينهما ألف، وهي شبيهة بالهمزة، وكان هذا من شذوذ الجمع الذي لا يطرد، فإذا صغر رد إلى القياس، فجعل مكان الواو الهمزة على ما كانت في الأصل[55].

المـــطلـــب الـثـــانـــي

(التعليلات الصرفية لأصحاب حواشي كتاب سيبويه على أقواله، التصغير انموذجًا)

التحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف احداهما تحذف ايهما شئت نحو قُراسية

قال سيبويه : "وإذا حقَّرت جلاً اسمه قبائل قلت: (قُبَيئِلُ)، وإن شئت قلت (قُبَيئِيلٌ) عوضًا مّما حذفت، والأف أولى بالطرح من الهمزة، لأنَّها كلمةٌ حيةٌ لم تجيء للمد...، وهذا قول الخليل، وأمَّا يونس فيقول: (قُبَيِّل) يحذف الهمزة إذ كانت زائدة، كما حذفوا ياء قراسيةٍ وياء عفاريةٍ، وقول الخليل أحسن"[56]، والمعنى الذي أراده سيبويه أنَّك إذا حقرت رجلًا اسمه (قبائِل) تقول: (قُبَيْئِلُ) وإن عوضت قلت: (قُبَيْئِيل)، فعلى قول الخليل وسيبويه حذف الألف منها أحسن من حذف الهمزة ، والعلة من اختيار حذف الألف؛ لأنها ساكنة وهي ثالثة في موضع تكثر فيه الزوائد نحو (برائل)، و (عذافر)، وأما يونس فيَختارُ حذف الهمزة، والعلة في ذلك؛ لأنَّها قريبةٌ من الطرف، إذ كانت زائدة كما حذفوا ياء (قراسية)، وياء (عفارية)، وعند الخليل وسيبويه (عفيرية) و (قريسية) أحسن، تحذف الألف ولا تحذف الياء، والذي يحذف الياء يقول: (قريّسة) و (عفيرة)[57]، في حين ذهب أبو علي الفارسي أنَّ المرادَ من كلام سيبويه هو: تحقير (عُفَارِيَةٍ)،

---

[50] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1237.
[51] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 4/ 202.
[52] والذُّؤابةُ ذُؤابةٌ مَضفورةٌ من شَعْر، وكذلك موضعها من الرأس، وكذلك ذُؤابةُ العِزّ والشَّرَف، والجميع الذَّوائب، والقياس الذَّآئِب مثل دُعابة ودَعائب، ولكنّه لما التَقَتْ همزتان لم تكن بينهما اِلاّ ألفٌ ليّنةٌ ليَنوا الأولى منهما لأنّ العَرَبَ تَستَثقِل التِقاءَ همزتَين في كلمة واحدة، كتاب العين : 8/202، وينظر : معجم مقاييس اللغة: 3/ 366، تاج العروس من جواهر القاموس: 2/416.
[53] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : 1/ 213.
[54] التعليقة على كتاب سيبويه: 3/313.
[55] ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): 7/352.
[56] الكتاب لسيبويه :3/ 439، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1189.
[57] ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 4/184.

أي: أنْ تحذفَ الألفَ من (عُفَارِيَةٍ) ـ فتقولُ (عُفَيْرِيَةٌ) ـ أحسنُ من حذفِ الياءِ وإبقاءِ الألفِ، فتقولُ (عُفَيِّرَةٌ)، فكذلك حَذْفُ الألِفِ من (قَبائِلَ) أحسنُ من حذفِ الهمزةِ، فتقولُ في تصغيرِها حينما تكونُ علمًا (قُبَيْئِلُ)[58]، وقد ذكر ابن السراج معلِّلًا قول سيبويه (وقول الخليل أحسن)، فقال: "لأَنَّ حذفَ الساكنِ أَولى مِنْ حذفِ المتحركِ وبقاءُ الهمزةِ أدلُّ على المصغرِ"[59].

تحقير ما كان على اربعة أحرف عقربان لا تحذف النون في القربان إذا حقرته

قال سيبويه : "وأما ما لحقته ألف ونون: فعقربانٌ وزعفرانٌ، تقول: عقيربانٌ، وزعيفرانٌ، تحقره كما تحقر ما في آخره ألفا التأنيث، ولا تحذف لتحُّرك النون، وإنَّما وافق عقربانٌ خنفساء، كما وافق تحقير عثمان تحقير حمراء"[60]، والعلة في ذلك ذكرها أبو علي الفارسي، إذ قال: "لا يُحذف النون من (عُقُربان) إذا حقَّرته، لأنها متحركة، كما لا تحذف الهمزة من (خُنْفُساءَ) لتحرّكها، فليست نون (زَعفران) وهمزة (خُنفُساء) بمنزلة ألف (قَرْقَرى) لسكون هذه وحركة تينك"[61]، ومعنى العُقْرُبان: "دُوَيْبة، يُقال هو دَخَّال الآذان، ويقالُ: العَقْرَبان هو العَقْرَبُ الذَّكر"[62]، فإذا كانت الألف في اسم الجنس خامسة أو في حكم الخامسة وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها نحو زعفران، وعقربان، فلا تقلب الألف ياء إذ لا تقلب تلك الألف ياء إلا رابعة عند التصغير كمفتاح ومصباح تقول فيما مر من أسماء الجنس زعيفران، عقيربان[63].

تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف احداهما تحذف أيهما شئت نحو بروكاء جلولاء

قال سيبويه: "وإذا حقَّرت (بَرُوكَاءَ) أو (جَلُولاءَ) قلت: (بُرَيْكَاءُ) و(جُلَيْلَاءُ)، لأنّك لاتحذف هذه الزوائد، لأنَّها بمنزلة الهاء، وهي زائدة من نفس الحرف، كألف التأنيث، فلمَّا لم يجدوا سبيلاً إلى حذفها لأنَّها كالهاء في أن لا تحذف خامسةً وكانت من نفس الحرف، صارت بمنزلة كاف (مُبَارَكٍ)"[64]، وقد علَّلَ ذلك أبو علي الفارسي، إذ قال: " لأنَّ الهمزةَ بمنزلةِ الهاءِ وما هو من نفس الحرفِ، وحَذفتَ الواوَ وأَثبَتَّ الهمزةَ؛ لِتُعطيَ الأَشباهَ أحكامَها[65]، ولو أثبتَّ الواوَ مع الهمزةِ في (جَلُولاءَ)، لمنعْتَ الهمزةَ حُكمَ شبهِها بما هو من نفس الحرف، ولمنعتَ الواوَ حكمَ شَبهِها بِما يُحذفُ، ولو حَذفتَ الهمزةَ لَمنعتَها حُكمَ شَبهِها بالهاء التي للتأنيثِ وحكمَ شَبهِها بالأصل، ففي حذفِ الواوِ وإبقاءِ الهمزةِ إعطاءٌ لهما جميعَ أحكامِ ما فيهما من الشَّبهِ، فشبهُ الهمزةِ بالأصل تَكسيرُ الاسمِ عليها كما يُكسَّرُ الأصل، كـ (حَبَالَى) و (صَحَارى)، وهي متحركةٌ كهاءِ التأنيثِ، فهي تُشْبِهُ الهاءَ بالحركةِ وأنها للتأنيثِ، فثبتت كما ثبتتِ الهاءُ وحُذفتِ الواوُ كما تُحذفُ لما هو من نفسِ الحرف[66]، الهمزة بمنزلة الكاف في (مُبارَك) وهو المراد من قول سيبويه : "صارت بمنزلة كاف (مُبَارَكٍ)" فقد ذكر علةَ ذلك أبو علي الفارسي، إذ قال: "لأن الهمزة يُكَسَّر الاسم عليها، فتثبت في التكسير كما أرينا، وهاء التأنيث ليست كذلك، فلهذا فُصل بين همزة التأنيث وتائه، فجعل الهمزة بمنزلة الزيادة اللازمة للاسم، والياء بمنزلة المنفصل منه، فقال في بَراكاءَ: بُرَيْكاءَ، كما تقول في تصغير مُبارِكٍ مُبَيْرِكٌ، لأن الهمزة بمنزلة الكاف من مُبارَكٍ؛ لأن الاسم يكسَّر عليه، فلا يحذف منه، كما لا يحذف الكاف من

---

[58] ينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1189.
[59] الأصول في النحو: 48/3، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1189.
[60] الكتاب لسيبويه :3/ 424، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1163.
[61] التعليقة على كتاب سيبويه : 267/3، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1163.
[62] كتاب العين : 298/2، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي:191/5، والإمتاع والمؤانسة: 126، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: 108، وأبنية الأسماء والأفعال والمصادر:356، وسفر السعادة وسفير الإفادة:373/1.
[63] ينظر : صيغة فعلان واستعمالاتها في اللغة العربية:143/40.
[64] الكتاب لسيبويه :3/ 440، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1192.
[65] هذه الحاشية ليست في (نسخة الفاتح) 353أ، حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1192.
[66] ينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1193.

مُبارَك"[67]، وقال أبو حسن الأخفش : " جَعل الهمزةَ التي في (بَرُوكاءَ) قد ثبتت مع الاسمِ ككافِ (مُبَارَكٍ)، وهي تُشْبِهُ هاءَ التأنيثِ؛ لأنَّها قد جاءت متحركةً مثلَها، ولكنها في البناءِ أشبهت كاف (مُباركٍ)، فحذفْتَ الواوَ التي بعد الراءِ كما يُحْذَفُ (مباركٌ)، وكذا واوُ (جَلولاءَ)"[68]، ثمَّ قال أبو حيان الأندلسي: "وأما جلولاء، وبراكاء، وقريثاء، فمذهب سيبويه حذف الواو والألف، والياء فتقول: جليلاء، وبريكاء، وقريثاء، ومذهب المبرد أن لا حذف، فتقلب الواو، والألف والياء ياء، ويدغم فيها ياء التصغير فتقول جليلاء، وبريكاء، وقريثاء"[69]، وقد أشار إلى هذا المعنى الإمامُ السيوطي فقال : " وَمذهب سِيبَوَيْهٍ فِي وَاو (جَلُولَاء) وَشبهِهَا وَالْمرَاد بِهِ ألف براكاء وياء قريثاء أَنَّهَا تحذف عِنْد التصغير فَيُقَال جليلاء وبريكاء وقريثاء لِأَن لِأَلف التَّأْنِيث الممدودة شبها بهاء التَّأْنِيث وشبها بألفه الْمَقْصُورَة فاعتبرنا الشّبَه بِالْهَاءِ فِي عدم الْحَذف لَهَا واعتبرنا الشّبَه بالمقصورة فِي إسْقَاط الْوَاو وَالْألف وَالْيَاء لِأَنَّهَا كالألف فِي حيارى وَخَالفهُ الْمبرد فأثبتها وأدغمها بعد الْقلب فَقَالَ جليلاء وبريكاء وقريثاء كَمَا لم تحذف وَاو فروقة وَألف رِسَالَة وياء صحيفَة وَلم يعْتَبر إِلَّا أحد الشبهين فَقَط[70].

تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف احداهما تحذف ايهما شئت نحو أُسيود

قال سيبويه: " ولو جاء في الكلام فعولاء ممدودة لم تحذف الواو، لأنها تلحق الثلاثة بالأربعة، فهي بمنزلة شيء من نفس الحرف، وذلك حين تظهر الواو فيمن قال: (أُسَيْود)"[71]، ونجد أنَّ الموقف الصرفي هنا في متعلقًا في العلة حيثُ، قال أبو علي الفارس معلقًا على كلام سيبويه : "وإثباتُ الواوِ في تصغير (فَعْوَلاءَ) يكونُ إذا صغَّرْتَهُ على القياسِ (أُسيود) فلم تقلبها، فإن قلبَها في التصغير على قياسِ (أُسَيِّدَ) حذَفَها كما تُحذفُ واوُ (بَرُوكاءَ)، والعلةُ فيها واحدةٌ، وإنَّما أُثْبِتَتِ الواوُ في (فَعْوَلاءَ) إذا صَغَّرتَهُ على قولِ من قال (أُسيود)؛ لأَنَّ في إثباتها إثباتَ حكمِ شَبَهِها بالأصلِ، وليس لها شَبَهٌ بما يُحذفُ إذا وقعَ زائدًا ثالثًا، فيبْطُلُ حُكْمُهُ بإثباتها؛ لأنها متحركةٌ مُلْحقةٌ غيرُ متَغَيِّرةٍ، فهي بمنزلةِ الأصلِ"[72].

فإن قيلَ : ففي إثباتِها إبْطالٌ لِحكمِ شَبَهِ الهمزةِ بما هو من نفسِ الكلمةِ؟ قيلَ : لا يُنكَرُ ذلك معها، كما لا يُنكرُ مع ما أَشْبَهَتْهُ وتنزَّلَتْ منزلتَهُ، ثم احتج سيبويه للفرق بين الواو في (بروكاء) والواو في (فعولاء)، أن واو (فعولاء) بالحركة قد صار بمنزلة الواو الأصلية، ألا ترى أنّا نقول في تصغير (أسود): (أسيود)، ولا يجوز أن تقول في (عجوز) (عجيوز)؛ لأنها واو ميتة غير متحركة وليست للإلحاق، وهذا الذي قاله سيبويه؛ لأنه لا يحذف واو (فعولاء)، إنما هو على قول من يقول في تصغير (أسود) (أسيود)، ومن قال: (أسّيد)، لزمه أن يحذف الواو في (فعولاء) فيقول: (فعيلاء)؛ لأنه إذا قلب الواو صارت بمنزلة واو (عجوز)، فوجب حذفها"[73].

تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف احداهما تحذف ايهما شئت نحو فعولاء فعيلاء

قال سيبويه : "ومن قال في (أَسْوَدَ): (أُسَيِّدُ) وفي (جَدْوَلٍ): (جُدَيِّلٌ) قال في (فَعْوَلاءَ) - إن جاءت - (فُعَيلاءُ) يُخَفِّفُ؛ لأنَّها صارت بمنزلة السواكن، لأنَّها تغيرها وهي في مواضعها، فلمَّا ساوتها وخرجت إلى بابها صارت مثلهن في الحذف، وهذا قول يونس"[74]، وقد علَّل أبو علي الفارسي ذلك بقوله : "لأنها إذا قُلبت زائدةً مُتَغيرةً في موضع الزوائدِ المستحقِ للحذفِ، ألا ترى أنها ليستِ الواوَ التي ألحقتْ، فيجبُ

---

[67] التعليقة على كتاب سيبويه: 282/3
[68] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1195.
[69] ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1/ 369.
[70] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 384/3.
[71] الكتاب لسيبويه :3/ 441، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1196.
[72] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1196.
[73] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 186/4.
[74] الكتاب لسيبويه :3/ 441- 442، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1198.

حذفُها كما يجبُ حذفُ الساكنِ الزائدِ إذا وقعَ موقعها، يبيّنُ ذلك أنَّهُ إذا قال (أَوادِمُ)[75]، فجعل فاء الفعل واوًا؛ لمشابهتها الألفَ الزائدةَ في السكونِ فإنها كأنها زائدة؛ لأنها ليست تِيكَ الهمزةَ في اللّفظِ، مع أنَّ الهمزة أصلٌ، فحذْفُ ما هو منقلبٌ من المُشَبَّهِ بالأصل ـ لوقوعهِ موقعَ ما يُحذفُ، وشِبهِهِ به في الزيادةِ والتغيير ـ أولى"[76]، وأمَّا قول سيبويه : " لأنَّها صارت بمنزلة السواكن، لأنَّها تغيرها وهي في مواضعها" كأنه قيلَ له : لِمَ حذفْتَ وهي تقعُ متحركةً، وشرطُكَ في ذا البابِ حذفُ الساكنِ؟ فقال: لأنَّها صارت بمنزلةِ السواكنِ، ثمَّ أضاف أبو علي الفارسي، إذ قال : لأنَّ ياءَ التصغيرِ تُغَيِّرُ الواوِ من (فَعْوَلاءَ)، وهي من مواضِعِها[77]، ثم إنَّ الفرقَ بين الواو في (بروكاء) والواو في (فعولاء)، أن واو (فعولاء) بالحركة قد صار بمنزلة الواو الأصلية، ألا ترى أنّا نقول في تصغير (جدول): (جديول) كما تقول في (أسود): (أسيود)، ولا يجوز أن تقول في تصغير (عجوز) (عجيوز)؛ لأنَّ الواوَ فيها ميتة غير متحركة وليست للإلحاق، وهذا الذي قاله سيبويه؛ لأنه لا يحذف واو (فعولاء)، إنما هو على قول من يقول في تصغير (أسود) (أسيود) و (جدول): و (جديول) ومن قال: (أسّيد) و (جديّل) لزمه أن يحذف الواو في (فعولاء) فيقول: (فعيلاء)؛ لأنه إذا قلب الواو صارت بمنزلة واو (عجوز) و (بروك) و (جلول) فوجب حذفها"[78].

تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان تكون فيه بالخيار في حذف احداهما تحذف ايهما شئت نحو جدارين جديران

قال سيبويه: "ولو سميَّت رجلاً جدارين ثم حقرته لقلت: جديران ولم تثقِّل، لأنك لست تريد معنى التثنية"[79] فإنَّك لو سمَّيتَ رجلًا (جداران) لقلتَ في تصغيره (جُديران) فتخفف الياءَ، ولا تحذف الزيادة؛ لأنَّ علامة التثنية في التسمية يلزم الاعتداد بالتاء، وليس كذلك قبلَ التسمية كما أن التاء قبل التسمية ليست كذلك، ولا يجوز أن تقولَ (جدارًا) في الواحد إذا سميت بـ(جدارين) كما تحكي التثنية؛ لأنك إذا سميت بتثنيةٍ لزمك حكايتها كما أنك إذا سميت بمؤنثٍ لزمك حكايته، فإن لم تحك الاسم فقد حرفت ألا ترى أنك إذا سميت بتثنيةٍ فجعلته واحداً كنت محرفًا[80]، وتقولُ في تصغير (جِدَارَين): (جُدَيّران) بتشديد الياء، فلا تحذف شيئًا؛ لأنك لو صغَّرتَ (جِدارًا) لقلت: جُدَيِّرٌ، لأنَّ الدلالة على التثنية باقية، وأمَّا إذا سميت رجلاً بـ (جِدَارين) ثم حقرته لقلتَ: جُدَيْران، ولم تثقل؛ لأنك لست تريد معنى التثنية، وإنما هو اسم واحد"[81]، وقد جاء في حواشي كتاب سيبويه : "فإن قُلتَ: لِمَ لا تُثَقِّلَهُ، تحكي حالَ التثنيةِ كما فعلتَ ذلك في التَّثنيةِ؟ فَإنَّك لسْتَ تحكي معنى التثنيةِ، إنَّما تحكي اللَّفظَ؛ ألا ترى أنَّك لو سمّيتَ رجلًا (تَمَراتٍ) لجرى في الإعرابِ مجرى (تَمَراتٍ) قبلَ أن تُسمِّيَ به، وإذا نسبتَ إليه قلتَ (تَمَرِيٌّ)؛ لأنَّهُ ليس هنا معنى (تَمرةٍ) فتردَّهُ إليها، فكذلك لم يكنْ في (رجُلٍ) اسمُهُ (جداران) معنى (جدارٍ) فتقولَ (جُدَيِّرٌ)، ثمَّ تُثَنِّيهِ، وإنما منعك من تثقيلِ هذه الياء ثِقْلُ الياءِ وهي مضعَّفةٌ مع الزيادةِ التي بعدها، كأنَّه بُنيت مع الاسمِ"[82].

---

[75] جمع كلمة (آدم)، ينظر : المقتضب : 185/1، و الأصول في النحو: 403/2، و تهذيب اللغة: 152/14، وسر صناعة الإعراب: 229/2، و لسان العرب: 12/12.
[76] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1196.
[77] ينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1199.
[78] ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 186/4.
[79] الكتاب لسيبويه :3/ 443، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1200.
[80] ينظر: المسائل البصريات:277/1.
[81] ينظر : المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) : 7/ 330 - 331.
[82] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1200.

ما يحذف من التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنَّها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع نحو عنكبوت عنيكب

قال سيبويه: "وفي (عَنْكَبُوتٍ): (عُنَيْكِبٌ)، و(عُنَيْكِيبٌ)، لأنَّك تقول: (عَنَاكِبُ)، و(عَنَاكِيبُ)"[83]، وقيل أنَّها تصغر على (عُنَيْكِبِيت) سمعه الأصمعي ، وهو شَاذ[84]، وقيل أنَّها تجمع على عناكب و عنكبوتات ، وَهِي بلغَة الْيمن عكنباه قَالَ الراجزُ:

كأَنما يَسْقُطُ، مِنْ لُغامِها، ... بَيْتُ عَكَنْباةٍ عَلَى زِمامِها [85]

أمَّا العلةُ فقد جاء في نسخة أبن السراج الثانية : " عناكِبُ لا يَدُلُّ على أنَّ المحذوفَ مَزيدٌ، كما لا يَدُلُّ (سفارِجُ)[86] على زيادة اللامِ"[87]، وقال أبو علي الفارسي : "عناكِبُ يَدُلُّ على زيادةِ المحذوفِ؛ لأنَّهُ جمعٌ كثيرٌ مستحسنٌ، و(سفارِجُ) لا يدلُّ؛ لأنَّه جمعٌ قليلٌ مستكرهٌ، ولا خلاف في دلالةِ مجانيقَ؛ لأنَّ ذا لا يُحذَفُ ثانيهِ"[88]، والعلةُ أنَّ الواو والتاء الأخيرتان في (عنكبوت) زائدتان[89]، وهما على ستة أحرف فلا بد من حذفهما ليبقى أربعة أحرف فيقع عليها التصغير والجمع فكأنه (عنكب) فيجمع على (عناكب)، وإن عوض قال: (عناكيب) وفي التصغير: (عنيكيب)على التعويض، وكذلك يجوز التعويض في (قمحدوة) و (سلحفاة) فتقول: (قميحيد) و (سليحيف)، واستدل سيبويه على زيادة التاء في آخر (عنكبوت)، والنون في منجنيق أن العرب قد كسّرت ذلك، وهم لا يكسّرون ما كان على خمسة أحرف أصلية إلا أن تستكرههم فيخلّطوا، ومعنى ذلك أن يسألهم سائل فيقول: كيف تجمعون (فرزدقا) و (جردحلا) وما أشبه ذلك، فربما جمعوه على قياس التصغير في مثل (سفرجل) و (فرزدق) وربما جمعوه بالواو والنون أو غير ذلك، وهذا معنى قول سيبويه: " إلا أن تستكرههم فيخلطوا؛ لأنه ليس في كلامهم"[90].

تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه مرٍ مريئ مثل مريع

قال سيبويه : " ومثل ذلك (مُرٍ) و (يُرِي)، قالوا: مُرَيٌّ و (يُرَيُّ).... وأمَّا يونس فحدثني أن ابا عمرٍو كان يقول في (مُرٍّ) : (مُرَيْئٍ) مثل (مُرَيْعٍ)، وفي (يُرِي): (يُرَيْئٍ) يهمزُ ويجرُّ؛ لأنَّها بمنزلة ياء قاضٍ"[91] الموقف الصرفي هنا ما قاله أبو الحسن الأخفش : ينبغي أن يقولَ (مُرَيٍّ) و (يُرَيٍّ)[92] ، فتردَّ الهمزةَ مُخَفَّفةً، وليس هذا بموضِعِ ثلاثِ ياءاتٍ فَتَحْذِفَ الآخرةَ؛ لأنَّ الوُسْطى همزةٌ مُخَفَّفةٌ، ويونُسُ كأنَّهُ أَراد هذا، ولكنَّهُ همزَ، وكانَ ينبغي لَهُ أن يُخَفِّفَ؛ لأنَّهُ حقَّرَ مُخَفَّفًا، ولا يدخلُ عليهِ (ناسٌ) ولا (ميْتٌ)، إلَّا أن يكونَ (مُرٍ) و(يُرِي) محذوفًا ليسَ على التَّخْفيفِ، وهذا لا يَجوزُ أنْ يُدَّعَى؛ لأنَّ الحرفَ يَحتملُ أن يكونَ مُخَفَّفًا هكذا، فكيف يجوزُ أن يُقالَ : محذوفٌ، أي على وزن (مُفِل)، و(يُفِل) على (مُرٍ) و(يُرِي) وعلى وزن (مُفَيْل)، و(يُفَيْل) على (مُرَيٌّ) و(يُرَيُّ) لا ينصرف[93]، وقال أبو علي الفارسي : ليس الصرفُ بشيءٍ، -

---

[83] الكتاب لسيبويه :3/ 444، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1207.
[84] ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي : 263/1.
[85] جمهرة اللغة : 2/ 1215، والمقصور والممدود : 163، والمحكم والمحيط الأعظم: 423/2، ولسان العرب : 1/ 132.
[86] سفارج جمع سفرجل، ينظر : المقتضب : 2/ 230، والأصول في النحو: 3/ 12.
[87] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1207.
[88] حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1207.
[89] شرح المفصل لابن يعيش: 3/ 423.
[90] الكتاب لسيبويه :3/ 444، وينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 188/4.
[91] الكتاب لسيبويه :3/ 456- 457، وينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1228- 1229.
[92] جاءت الكلمة في النسخ بإثبات الياء (يُرَيِّي)، قال الشيخ سليمان العيوني : والذي في كتب النحو أن المنقوص العلم المستحق لمنع الصرف: جمهور البصريين كأبي عمرٍو وابن أبي إسحاق والخليل وسيبويه ينونونه ويعاملونه كالمنقوص النكرة، وأما يونس وعيسى من البصريين فيثبتان الياء الساكنة رفعًا، وعليها فتحة نصبًا وجرًّا، وعليه يكون الأخفش من جمهور البصريين، فقياس مذهبه هنا (يُرَيٍّ) بالتنوين، ويدل لذلك أن الكلمة السابقة (مُرَيٍّ) جاءت في النسخ أيضًا بإثبات الياء، ولا خلاف في تنوينها لعدم المانع من الصرف، ينظر : الكتاب لسيبويه :2/ 57، و شرح الكافية الشافية: 1506/3، وحواشي كتاب سيبويه : 3/ 1228- 1229.
[93] منقولة من حواشي نسخة ابن دادي 285ب، ينظر : حواشي كتاب سيبويه: 3/ 1230

ومراده هنا على تنوين (يُرَيٌّ) الواردة في بعض النسخ ـ ولا يجوزُ على (أُحيٍّ) في قولِ عيسى[94]؛ لأَنَّهُ لم يَحْدُثْ له في التحقيرِ نقصٌ عن مثالِ فِعْلِهِ، ولا كُرِهَ فيه في التحقير ما لا يُكرهُ في الفعلِ، كما كان ذلك في (أُحَيٍّ) في قول عيسى، قال الشيخ سليمان العيوني : وفي تصغير (يُرَي) علمًا خمسة أقوالٍ [95]:

الأول : (يُرَيٌّ) غير مصروف، وهو قول سيبويه هنا.

الثاني : (يُرَيٌّ) مصروفًا، وهو قياس قول عيسى.

الثالث : (يُرَيٍّ)، وهو قولُ الأخفش .

الرابع : (يُرَيْيٍ) منونًا، وهو قول أبي عمرٍو والمازني .

الخامس: (يُرَيْئِي) غير منون، وهو قول يونس.

ومذهبُ سيبويه هنا في هذا البابِ كلهِ عدم ردِّ المحذوفِ في التصغير إن غني المثال عنه فقال في ترجمة هذا الباب : " هذا باب تحقير ما حُذِفَ منهُ ولا يُردُّ في التحقير ما حُذِفَ منهُ"[96] فلذا تصغير (مَيت) و(هارٍ) عنده (مُيَيْتٌ) و(هُوَيْرٌ)، وتصغير (يُرِي) عنده (يُرَيٌّ) بالحذفِ والمنعِ من الصرفِ، وأمَّا نسختا (يُرَيٌّ) بالحذف والتنوين و (يُرَيٍّ) بالتنوين وعدم الحذف، مخالفتان لصريح كلام سيبويه ومذهبِهِ[97].

الـــــخـــاتـــمـــة

1ـ إنَّ هذه الحواشي البالغُ عددُها سبع وثلاثون حاشية فقد كانت في أهمِّ ما وظفت له أنها تعتني بفوارق النسخ، وكذا تعتني بحل الاشكالات ، وبتفسير الغامض من العبارات التي أعيت كثيرًا من الشراح والدارسين.

2ـ إن أصحاب الحواشي يتميزون بميزتين رئيسيتين، الأولى : التقدم الزمني، والثانية: التقدم العلمي، فهم من أهم أئمة النحو، الذين يحرص النحويون على الصدور عن آرائهم، والوثوق بعلمهم.

3ـ كتاب سيبويه كان موسوعة أدبية إلى جانب كونه موسوعة نحوية وصرفية، ويعدّ كتاب سيبويه أوّل كتابٍ جمع مسائل النحو على اختلافها، وأكثر العلماء والنحاة استقوا مادّتهم العلمية وألفوا كتبهم النحوية بناءً على كتاب سيبويه فكان مرجعًا لهم ومتنًا عظيمًا يعلقون عليه ويشرحونه.

4ـ أما أسلوب سيبويه في كتابه كله فإنَّه لم يسر على منحًى واحد، وكذا بالغ في الإفهام والشرح والتفصيل في بعض أبواب الكتاب، فجعل لكلّ مسألةٍ من المسائل بابًا مخصصًا لها وأطال في شرحها ، وفي بعض المواضع الأخرى أوجز في كلامه أشدّ الإيجاز إيجاز العبارة وغموضها بحيث يحتاج القارئ في أحيان كثيرة على أن يقف عندها طويلاً ليعرف المعنى الذي يريده سيبويه.

5ـ أَمَّا الاستشهاد الوارد في كتاب سيبويه فقد استشهد بالقرآن الكريم وقراءاتِهِ، وهو دون شك القمة في الفصاحة والبلاغة، أَمَّا الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فقد استشهد به قليلاً ولعل ذلك يعود إلى أن بعض الأحاديث نقلت بمعناها لا بلفظها، ولهذا السبب لم يستشهد به بعض النحاة، والدراسات اللغوية

---

[94] (أُحيٌّ) تصغير (أحوى)، وسيبويه لا يصرفه وعيسى يصرفه، هذا قول الشيخ سليمان العيوني ، ينظر : الكتاب لسيبويه : 3/ 472، والخصائص : 3/ 72، وشرح المفصل لابن يعيش : 126/5، وحواشي كتاب سيبويه : 3/ 1230

[95] ينظر: حواشي كتاب سيبويه : 3/ 1228.

[96] الكتاب لسيبويه :3/ 456.

[97] ينظر: الأصول في النحو: 56/3، و شرح كتاب سيبويه للسيرافي : 4/ 197، وارتشاف الضرب من لسان العرب :3/ 1275، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1/ 293.

أثبتت صحة الاستشهاد به، أمَّا الاستشهاد بأشعار شعراء عصر الاحتجاج، وهي نحو ألف شاهد والاستشهاد أيضاً بأمثال العرب، وكلام العرب الفصحاء.

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، المؤلف: ابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى 515 هـ)، تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية – القاهرة، عام النشر: 1999 م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م.
- الأصول في النحو، المؤلف: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: 316هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، عدد الأجزاء: 3.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، حققه، وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، 1409 - 1989 م.
- الإمتاع والمؤانسة، المؤلف: أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو 400هـ)، الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، المؤلف: أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (المتوفى: 332 هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1996 م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، المؤلف: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق 6هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1987 م.
- البديع في علم العربية، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: 606 هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1420 هـ، عدد الأجزاء: 2.
- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، المؤلف: أبو حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي (ت 501 هـ)، قدّم له وقابل مخطوطاته وضبطه: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م.
- التعليقة على كتاب سيبويه، المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: 377هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م، عدد الأجزاء: 6.
- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م، عدد الأجزاء: 8.
- جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، 1987م، عدد الأجزاء: 3.
- حواشي كتاب سيبويه، جمعها وعلقها، أبو علي الفارسي ، وأبو القاسم الزمخشري ، وسليمان بن عبد العزيز العيوني، الطبعة الأولى 1442هـ.

- الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، عدد الأجزاء: 3.
- سر صناعة الإعراب، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: 392هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولي 1421هـ- 2000م.
- سفر السعادة وسفير الإفادة، المؤلف: علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي (المتوفى: 643 هـ)، المحقق: د. محمد الدالي، تقديم: د. شاكر الفحام (رئيس مجمع دمشق)، الناشر: دار صادر، الطبعة: الثانية، 1415 هـ - 1995 م.
- شرح التصريف، المؤلف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: 442هـ)، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، 1419هـ-1999م.
- شرح المفصل، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: 643هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (المتوفى: 686هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور الحسن - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، محمد الزفزاف - المدرس في كلية اللغة العربية، محمد محيى الدين عبد الحميد - المدرس في تخصص كلية اللغة العربية، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: 1395 هـ - 1975 م.
- شرح كتاب سيبويه، المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: 368 هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2008 م، عدد الأجزاء: 5.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987 م، عدد الأجزاء: 6.
- صيغة فعلان واستعمالاتها في اللغة العربية، المؤلف: مصطفى أحمد النماس، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- العُدّة في إعراب العُمدَة، المؤلف: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبي عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحة، الطبعة: الأولى، (بدون تاريخ)، عدد الأجزاء: 3.
- كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، عدد الأجزاء: 8.
- الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م، عدد الأجزاء: 4
- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ، عدد الأجزاء: 15.
- المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: 458هـ]، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.

- المدخل إلى تقويم اللسان، المؤلف: ابن هشام اللخمي (المتوفى: 577 هـ)، المحقق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2003 م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1418هـ 1998م، عدد الأجزاء: 2.
- المساعد على تسهيل الفوائد، المؤلف: بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، (1400 - 1405 هـ).
- المسائل البصريات، المؤلف: أبو علي الفارسي (ت 377 هـ)، المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، الناشر: مطبعة المدني، الطبعة: الأولى، 1405 هـ - 1985هـ.
- معجم مقاييس اللغة، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.، عدد الأجزاء: 6.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ)، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م ،عدد الأجزاء: 10.
- المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: 285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر:عالم الكتب بيروت.
- المقصور والممدود، المؤلف: ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (المتوفى: 332هـ)، تحقيق: بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، 1900 م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: 911هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.